الإجابة النموذجية لمقياس ندوة المال العام

الإجابة عن السؤال الأول: (10 ن)

في إطار تعزيز تدابير إصلاح الحوكمة الهادفة إلى تحسين الفعلي في مجال تسيير المالية العمومية، فإن عصرنة الأنظمة الميزانياتية طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، ستشكل المنحى الموجه للنشاطات الإلزامية التي ستتخذ جميع الفاعلين المعنيين بحلول سنة 2023....**ما هي قراءتك لمحاور الإصلاح الميزاني ؟**

- **من المؤكد أن القانون العضوي 15/18** سيجعل الرقابة السابقة على النفقات الملتزم بها أكثر مرونة في تنفيذ النفقات العمومية بالنظر للمعيار المعتمد هنا وهو الرقابة على تنفيذ الأهداف على المستوى القريب المتوسط والبعيد.

وتهدف عصرنة الموازنة الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج التي تهدف إلى الرفع من أداء الموازنة، وبالتالي تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد وتحقيق الكفاءة في الإنفاق العام.

فمنهج الإصلاح المقترح قد يبدو واضحا (من خلال التجارب التي سبقتنا بها فرنسا والمغرب) وهو تخفيف أنظمة الرقابة بإلغاء الرقابة المسبقة وليس المراقب المالي (قانون 18-11 المتعلق بالصحة تناول في مادته ،303 هذا الأمر قد ذكر أن المؤسسة العمومية للصحة في مجال مراقبة النفقات تخضع ..... **.المراقبة المالية البعدية** بالنسبة للنفقات الأخرى، أي كل النفقات باستثناء نفقات المستخدمين المسيرين بموجب القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية)، وإعطاء حرية أكثر للآمرين بالصرف وإتباع منهج التقييم الذي يتم بواسطة المقارنة مع الأهداف المسطرة والنتائج المتوصل إليها (مساءلة طبقا للأهداف التي كلفوا بتحقيقها).

وأساس هذا القانون ومجاله هو استبدال الآمر بالصرف بالمدير المسير،ويوحي ذلك الانتقال إلى النمط الجديد من التسيير التي تنتهجه المؤسسات العمومية والخاصة في إطار الفلسفة الجديدة في المالية العمومية (أي التسيير بالأهداف أو التسيير بالنتائج)، فبتالي يصعب استيعابها على الموظف التي ستبدو له غريبة وغير منطقية في بداية الأمر، مما يتطلب تكوين معمق وتهيئة قانونية وإجرائية.

فالقانون العضوي رقم 18-15عبارة عن ورشة أولى للإصلاح المالي والتي ستليه عدة ورشات أهمها: إصلاح نظام المحاسبة العمومية بتوحيد نظام المحاسبة واعتماد معايير IPSAS وكذا استحداث ترسانة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي سترافق هذا الإصلاح (تخص أساسا مالية الجماعات المحلية وعلاقة الدولة بالمصالح اللامركزية، تنفيذ عمليات التجهيز ، المفهوم الحديث للمرفق العام وبدائل تمويل الاستثمارات العمومية ومشاريع التجهيز) وفي هذا الاطار سنشهد أكبر إصلاح مالي منذ الاستقلال.

الاجابة عن السؤال الثاني: **(10 ن)** اختيارك الإجابة الصحيحة سيمنحك 50 ٪ من النقطة، شرحك لماذا اخترت أي إجابة أدناه يمنحك 50 ٪ الباقية.

1. ما هو الفساد في الجزائر؟ **(02 ن)**

أ. **فساد سياسي** ... هو استخدام غير مشروع للموارد العمومية السياسية المتاحة التي تشكل الثروة والدخل، واستخدام وسائل الإكراه والوظائف وغيرها من طرف من يشغل المنصب أو يراقب تلك الموارد لخدمة أهداف شخصية أو عائلية، جماعية أو حزبية، وجلب منافع قد تكون مالية أو زيادة نفوذ .

2. كيف نشأ وتطور الفساد في الجزائر؟ **(02 ن)**

أ. ج. **نشأ من مصادر خارجية وتطور بمصادر محلية** ...انعكس الفساد وتطور في الجزائر اقتصاديا على تقاسم الريع وتوزيع الثروة في الداخل والخارج، وهذا ما ينتج عنه الاستبداد وضعف الديمقراطي.

3. حجم الفساد الآن في الجزائر؟ **(02 ن)**

هـ. **يمكن التحكم فيه بوسائل ذكية غير تقليدية**.....استخدام التكنولوجيا الحديثة في الكشف عن الفساد، بما في ذلك تقنية سلسلة الكتل وتطبيقات الهواتف الذكية ومنصات الويب المفتوحة للبيانات.

4. حجم الفساد الذي يمكن ألا يؤثر على الاقتصاد؟ **(02 ن)**

ج. **الحجم المقبول من الفساد هو الذي لا يؤثر على استدامة دخل الدولة**...بل يمكن أن يتواكب مع عوامل خطر أخرى

5. أي نوع من القصور الذي يسرع من انتشار الفساد في الجزائر؟ **(02 ن)**

ج. **القصور الضبطي في معالجة الفساد**... أي تفعيل الضبطية القضائية لتسهيل محاربة الفساد في جميع مستوياته.